هل تعرف أن هذه الوضعيات ضربت كل الولايات دون استثناء هناك كثافة في معتمديات معينة ما عدى ولايتين بالساحل سوسة والمنستير لا يوجد أي عائلة مقيمة في تلك الولايات التي لها مفقودين فيما عدى ذلك حسب المصدر المنتدى الإجتماعي والاقتصادي مشكورة فيما عدى ذلك من كل الولايات وهي ملفات حارقة بامتياز وهؤلاء لهم حق علينا ولهم حق على دولتهم لكي يبذل مجهود على الأقل بذل عناية جدية والداخلية حسب الملحوظات التي ذكرتها وضحوا لي وأجيبوني أولا لنعرف الحقيقة ونعتقد أن هذا الملف بصراحة بغض النظر عن مسؤولية الوزارات الأخرى وزارة الداخلية لها مسؤولية جسيمة فيه في الجانب الفني ومثلما أثني على تعامل السلطات الفنية المحلية والجهوية مع عائلات المفقودين وهي أفضل بكثير من تعامل الجهات الإدارية لأنهم أكدوا لي جميعا على هذه النقطة دائما يشتكون من تعامل الولاة والمعتمدين معهم وكيف يصرخون عليهم ويهينوهم بينما يقولون لي أن مع الأمن والشرطة عندما يذهبون للقيام بالتحاليل اللازمة أو الاستفسار أو عندما يقومون باستدعائهم لأخذ معلومات أو معطيات حتى في الحوادث التي بعد 20 جانفي 2019 يقولون أنهم أرحم من المسؤولين الإداريين وهذه أمانة حملوني إياها لا بد أن أبلغها ليس لأنك أمامي سيدي الوزير وبالتالي أتمنى أن يكون الجواب شافيا يشفي غليل من يسأل عن الشيء وشكرا.

## إجابة السيد وزير الداخلية

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة لمعالي السيد وزير الداخلية تفضلوا.

### السيد وزير الداخلية

شكرا السيد النائب المحترم السيد أحمد الصديق،

قبل اجابتك أريد أن أوضح أن التعقيب الذي يلي الإجابة يقع تسجيله على مستوى اطارات الوزارة باعتبار أن الوزير لا يحق له الرد على التعقيب وحتى تكون الأمور جدية تقع اجابتكم كتابيا على كل التساؤلات والإستفسارات التي تلي التعقيب هذا قوس أردت التذكير به.

بالنسبة إلى سؤال النائب المحترم السيد أحمد الصديق أريد القول أنه في خصوص تعاطي وزارة الداخلية مع ملف التونسيين المفقودين في ايطاليا جراء الهجرة غير الشرعية وبالطبع دائما نبقى في حدود مشمولات وزارة الداخلية باعتبار أن سيادتك أشرت وهذا صحيح أن الملف فيه عديد الأطراف المتدخلة وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الإجتماعية والخارجية والتونسيين بالخارج إلى غير ذلك. أريد القول أن وزارة الداخلية هي قبل كل شيء عضو في اللجنة الفنية التي تم احداثها سنة 2012 صلب وزارة الشؤون الإجتماعية والتي تعنى بالتنسيق مع الجانب الإيطالي في خصوص الأشخاص التونسيين المفقودين جراء الهجرة غير الشرعية في سنة 2011.

ووزارة الداخلية هي أيضا عضو باللجنة المكلفة بمتابعة التونسيين المفقودين جراء الهجرة الغير شرعية بالسواحل الإيطالية والتي تم احداثها سنة 2015 بمقتضى قرار السيد وزير الشؤون الإجتماعية المؤرخ في 4 جوان 2015 حيث يشارك في أعمالها خبيران من إدارة الشرطة الفنية والعلمية.

أريد أن أفيد أنه في هذا السياق تولت اللجنة المذكورة إعداد قائمة رسمية في التونسيين المفقودين وفقا للمراحل التالية.

تم في مرحلة أولى ضبط قائمة تضم 504 شخصا مفقودا جراء الهجرة غير الشرعية ثم تم تعديل هذه القائمة من قبل الشرطة الفنية والعلمية ليصبح العدد 501 شخصا مفقودا فقط باعتبار أننا وجدنا تكرر ثلاث هويات.

كما تمت مراجعة القائمة بعد أن تبين ان 11 هوية تتطابق مع التحاليل الجينية لـ 11 جثة كان قد لفظها البحر خلال سنة 2011 وقد سبق أن تم تسليم تلك الجثث إلى عائلاتهم وعليه فإن العدد النهائي أصبح في حدود 490 شخصا مفقودا وتم الاتصال بكل العائلات قصد اجراء التحاليل الجينية إلا أنه لم تتقدم سوى 242 عائلة لإجراء التحاليل المطلوبة ويتم التنسيق مع باقي العائلات من طرف أقاليم الشرطة والحرس الوطني لإتمام الموجب مثلما تفضلتم بالإشارة إليه.

في إطار التنسيق مع الجانب الإيطالي، في 23 فيفري 2017 تمّ عقد اجتماع بروما جميع أعضاء لجنة متابعة المفقودين التونسيين من جراء الهجرة غير الشرعية بحضور ممثل وهو مدير الشرطة الفنية والعلمية تحول رأسا واتصلوا بالمفوض السامي للحكومة الإيطالية المعنى بالأشخاص المفقودين.

تم خلال هذا الاجتماع تمكين الجانب الإيطالي من بطاقات بصمية ومن بطاقات سيمات جينية مع صور لبعض لمفقودين التونسيين قصد اجراء العملية الفنية اللازمة للتعرف على الهويات وكانت مقسمة كالتالي:

- 355 ملفا يحتوي بطاقات بصمية للأشخاص المفقودين والمذكورين بالقائمة والذين سبق لهم أن استخرجوا بطاقات تعريف وطنية.

- عدد 242 بطاقات سيمات جينية غير أن الجانب الإيطالي طلب من الجانب التونسي تحويل هذه المعطيات البصمية المسلمة له إلى معطيات بصمية حسب معايير الشرطة الدولية ما تسمى بالأنتربول وهنا أريد أن أغتنم الفرصة لأبين أن الإشكال يتعلق بمطابقة المعطيات المسلمة للجانب الإيطالي مع معايير الشرطة الدولية وهذا تطلب تدقيق المعطيات حسب المعاينة المذكورة فمصالح الشرطة الفنية والعلمية في تونس تعتبر الأكثر تقدما على الصعيد الفني والتقني في مجال اختصاصها يعني مشهود لها بالكفاءة في هذا المجال.

على كل بتحصل الوزارة على هذا الطلب طلب منا الجانب الإيطالي توفير هذه المعطيات انطلاقا من تقنية الشرطة الدولية تمت الإستجابة له في فيفري 2019 ومكناه من قرص مضغوط يحتوي على 355 بطاقة بصمية للمفقودين التونسيين من جراء الهجرة غير الشرعية حسب المعايير التي طلبها التي تسمى Fichier interpole LIST مع معطيات الحالة المدنية بالأبجدية اللاتينية.

إلى حد هذا التاريخ مازلنا نترقب النتيجة من الجانب الإيطالي التي تفيد بالتعريف على الأقل من الهويات التي تمكنا منهم يعني أنه منذ شهر فيفري والجانب التونسي مازال ينتظر أن يتوصل من الجانب الإيطالي بهذه المعطيات.

هذا ما يمكن تقديمه حضرة النائب المحترم وشكرا.

**تعقيب السيد النائب**

**السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا لكم السيد الوزير والكلمة لكم أستاذ أحمد الصديق للتعقيب تفضل.

**السيد أحمد الصديق**

شكرا سيدي الوزير،

بالنسبة إليكم بقيت الأرقام محصورة في عدد 490 مفقودا بالنسبة إلى اللجنة التي تحدثنا بخصوصها في وزارة الشؤون الإجتماعية ثم عندما أقوم بجمع البصمات هناك 355 والسيمات الجينية 242 يعني هناك من أنجزتم له البصمات والسيمات الجينية في نفس الوقت والقرص المضغوط الذي استجبتم فيه للجانب الإيطالي بمعايير LIST interpole فيه 355 بطاقة بصمية يعني أن هذا المسار كان في فيفري 2019 يعني بعد الطلب الذي تقدم به الجانب الإيطالي في فيفري 2019 وتمت الإستجابة له.

طيب سيدي الوزير هذه اشكالات الفرق بين تاريخ القاء السؤال في 22 جانفي 2019 والجانب الإيطالي أرسل وقمتم بإجابته في فيفري 2019 يعني بعد أن أرسلت السؤال بطبيعة الحال لا علاقة فيما بينها ولكن سيدي الوزير رقم 1774 عدد المفقودين يطرح على الآن سؤالا في التعقيب أتساءل وهذا بطبيعة الحال ستجيبون عنه كتابيا مثلما تفضلتم. في الملفات والبصمات والجينات نتعامل في حدود الرقم المتعلق بالموجة قل سنة 2012 ويبدو أن بعده لا يوجد عمل رغم أننا نعرف أنه هناك العديد من المفقودين بعدها.

مسألة أخرى لم ترد الإجابة عنها وأتمنى أن أتحصل بالجواب كتابيا وأتعهد إذا ما ورد فيه شيء كتابي أن أنشره بما أمكن لتبرئة ذمتي وذمة من يجيبني عن سؤالي عندما ذكرت caractère latin وبالعربية التي تحدث عنها المفوض العام للهجرة.

سأختم تعقيبي سيدي الوزير، أعرف عادة من يطلب اللقاء في الوزارة هم أحزاب وجمعيات ونشطاء في ملفات جدية وليس في وضعيات خاصة وعادة ما تستجيبون لذلك وما أعرفه حقيقة أن وزارة الداخلية حتى في فترات وهنا أتحدث عن سنة 2014 هناك تحسن في التعامل على الأقل مع الجمعيات ومع الأحزاب وحتى مع الأشخاص الذين لديهم ملفات جدية تقع برمجة موعد للقاء معهم لكن سيدي الوزير أردت أن أقول لكم أن ما ذكرتموه ليس واضحا بالنسبة لي وتم التوضيح في بعض الأشياء وأعتقد أن المجهود الذي لا بد أن يبذل يكون أكثر من هذا على الأقل لتبديد المخاوف ولتحسين التواصل والإجابة عن الأسئلة كما أنه هناك سؤال آخر لم تتم الإجابة عنه حول الجثث الأربعة في 6 سبتمبر 2012 ولا أتحدث عن الجثث الإحدى عشرة. أتمنى أن تجيبوني عليه كتابيا.

طلبوا منك لقاء وكان السيد سالم لبيض حاضرا معهم وحددتم لهم موعدا في عهد وزارتكم يعني سيادتكم ولكن في الأثناء بسبب شيء طارئ تم تأجيله والنواب وكما تعلمون لا يمكنهم في كل مرة الذهاب معهم وهم طرف أعتقد جدي خاصة الجمعيات التي أتحدث عنها في الحقيقة هم جديون لديهم معلومات موثقة ويفهمون ويتنقلون لإيطاليا ولديهم شبكة من العلاقات مع الجمعيات الأجنبية يعني هذا من شأنه أن يطمئن المواطنين مع تفهم الوضع مع العلم أنه هناك جزء في وزارة الداخلية وهذه ملاحظتهم هناك القليل من التعامل الجدي مع الموضوع يستدعي التواصل. طلبوا منك تحديد موعد في عديد المرات وأعتقد أنهم يستحقون هذا التوضيح سيدي الوزير وهذا اللقاء الجدي معهم لتستمعوا إليهم وتقدمون لهم المعطيات وربما يكون السؤال والجواب منهم ومعكم مباشرة أفضل وأجدى وأنفع رغم أن هذا تمّ لقد سألتهم هل قدموا لكم الإجابة؟ قالوا أعطي لنا موعدا ولكنه لم يتم اللقاء لذلك استعملت الصلاحيات الدستورية وهو شيء جيد في أي دولة ديمقراطية وقد حضرتم هذا الصباح لإجابتي عن هذا السؤال كان أجدى أعتقد وأنفع ألا أسألك إذا كان المعني مباشرة بالملف و"كبدته محروقة على ولدو" وهم يمثلون بشكل أو بآخر هذه الجمعيات لو أنكم سمحتم بمقابلتهم والتعاطي معهم أعتقد أن هذا حقهم ولا بد أن يقع في أقرب من الأوقات وشكرا.

## طرح السؤال الشفاهي
## من قبل السيد ياسين العياري

**السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا والكلمة للسيد ياسين العياري.

**السيد ياسين العياري**

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير،

صباح الخير السادة الإطارات،

هذه أول مرة نلتقي فيها في خصوص سؤال شفاهي أعتقد أنه حسب العمر المتبقي لهذا المجلس ستكون هذه آخر مرة.

سؤال مر عليه تقريبا سنة كنت قد توجهت به إلى من سبقكم السيد لطفي ابراهم عندما كان وزيرا للداخلية حول ما حدث في فاجعة قرقنة بما أننا شعب ننسى سريعا سنذكرهم بالفاجعة التي تتمثل في انقلاب المركب والذي توفي فيها العديد من التونسيين واكتوت العديد من العائلات حينها.

سؤالي سيدي الوزير، أنا أعرف قرقنة جيدا وزوجتي من هذه الجهة أعرف أنه حال دخول أي غريب من البطاح يتم التعرف عليه. البلاد في حالة طوارئ ويجتمع 180 شخصا في قرقنة وهذه العملية يعني الحرقة تكلفتها تقريبا مليار يعني أنه هناك من خطط وجمع الأموال نقدا ما قيمته مليار. 180 شخصا كان بالإمكان أن يكونوا ارهابين والمليار كان يمكن بثمنه شراء كلاشينكوف ووزارة الداخلية لم تر شيئا والبلاد في حالة طوارئ والله لو كانت المدينة كبيرة فيها الكثير من الحركة لكان هذا ممكنا ولكن في قرقنة الجميع يعرفون بعضهم في البطاح.

أعتقد سيدي الوزير أن يجتمع 180 شخصا في مكان ولديهم مدخلا وحيدا ويجمعون المال ويخططون والداخلية ليست هنا. هذا الأمر مفزع جدا أطلب منك أن تطمئن سيدي الوزير، لأني أتعامل هنا مع الأمور بدون حكومة ومعارضة هناك أمور مثل أمن المواطنين تهم الجميع.

أريد أن أسأل ماذا حدث وكيف حدث ذلك وأين أعوانك؟ أين الاستخبارات والحرس والداخلية؟ 180 شخصا في منطقة معزولة فيها مدخل وحيد ويخططون مدة أشهر ويجمعون المال ويخرجون ولا أحد تفطن لهم.

الجانب الإنساني فيما يتعلق بما حدث لعائلات الضحايا هذا أمر سننظر فيه مع أطراف أخرى ولكن اليوم أريد أن أطمئن هل أن

وزارة الداخلية قادرة على حمايتنا؟ هل أن وزارة الداخلية بهذه الإمكانيات والجاهزية والرغبة لها القدرة على التفطن لأشياء مثل هذه؟ كان يمكن أن يذهب 180 شخصا إلى سوريا والمليار كان يمكن أن يكون متفجرات. أستغرب وأتفاجأ كيف تجمّعوا ولم يتفطن إليهم أحد إلا عندما وقعت الكارثة وكان بإمكاننا أن نراهم في ليبيا مسلحين.

هذا هو السؤال سيدي الوزير أتفهم أنه قد مرّ عليه مدة طويلة ولكنني لم أنس الموضوع وأتابع الملف حتى عندما طرح عليّ سحب السؤال لأنه وجه لوزير سابق تمسكت بطرحه لأنني أريد أن أفهم فعلا ماذا حدث وخاصة ما نحن فاعلون حتى لا يتكرر ذلك. حدث ما حدث والأهم هو المستقبل وشكرا سيدي الوزير.

**إجابة السيد وزير الداخلية**

**السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا والكلمة لمعالي السيد وزير الداخلية.

**السيد وزير الداخلية**

شكرا السيد النائب ياسين العياري،

تبعا للسؤال الذي توجهتم به بخصوص الفاجعة التي جدت قبالة سواحل جزيرة قرقنة خلال الليلة الفاصلة بين 2 و3 جوان 2018 والتي أدت إلى هلاك عدد من الراغبين في الهجرة السرية إلى الفضاء الأوروبي وفي البداية بهذه المناسبة أترحم على أرواح الضحايا رحمهم الله.

إجابة عن السؤال أريد القول أن الأسباب التي أدت أولا إلى التجمع لأنك سألت كيف تجمع 180 شخصا في مكان واحد؟ أريد أن أبين أن تجمع هذا العدد الهائل من الأشخاص بنية الاجتياز خلسة خلال تلك الفترة تعود بالأساس إلى توخي هذه العناصر جملة من الأساليب للتظليل والحيلولة دون ضبطهم من طرف الوحدات الأمنية هذه هي الطرق التي وقع اعتمادها من طرفهم عن طريق الحضور إلى جزيرة قرقنة أو على الأقل البعض منهم رفقة أوليائهم للإيهام بالتنزه في الجزيرة وتم استعمال مراكب صغيرة ذات حمولة محدودة منطلقين من عديد الشواطئ المجاورة للجزيرة مثل منطقة سيدي منصور والعوابد واللوزة والمحرص إلى غير ذلك.

تعمد الراغبين في الاجتياز عدم جلب مبالغ مالية هامة معهم ربما حتى لا يقع التفطن إليهم من خلال الدوريات المرابطة على الطريق والاكتفاء بتحويلات بريدية عند تأكدهم من تنظيم عمليات الاجتياز.

كذلك تعمد تخفي المجموعات التي تنوي التخفي بمحلات سكنية بعيدة عن أنظار العامة وعدم خروجهم منها إلا قبل ساعة انطلاق العملية حيث يكون تموينهم من قبل المنظمين على عين المكان.

كما وقع استعمال منظمي الاجتياز طرقا محكمة تجعلهم بعيدين عن الشبهة وعن الملاحقة الأمنية يعني وقع تقسيم الأدوار فيما بينهم لكن بمجرد الإعلان عن الحادثة الأليمة تم اتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة وعقد جلسات عمل ضمت الأطراف المتدخلة في الموضوع للنظر في الإجراءات الأمنية الضرورية وتدعيم الخطة الأمنية لمكافحة الظاهرة وايقاف العناصر المنظمة خاصة في جهة صفاقس حيث تم افراد هذه الظاهرة بمنظومة أمنية خاصة من خلال تركيز وحدات قارة وأخرى متنقلة لمراقبة وتمشيط الأماكن المعروفة بتردد أشخاص في مجال الاجتياز كما وقع تدعيم المنظومة المذكورة بالتنسيق بين وحدات الحرس الوطني والجيش الوطني لتشكيل دوريات مشتركة.

وقد أسفرت هذه الإجراءات على تحقيق نتائج هامة حيث أمكن إذا كنت سأقدم احصائيات 2018 و2019 على الأقل في مرحلة أولى ما توفر لدينا من معطيات دقيقة خلال سنة 2018 من احباط أكثر من 2732 عملية اجتياز ومنع أكثر من 11.400مجتاز من المغامرة في البحر وايقاف 1399 شخصا لديهم جرائم حقّ عام وهناك من اتهم بالوساطة في التغرير بهؤلاء الشباب.

كما تم في الفترة المتراوحة بين غرة جانفي 2019 و31 ماي من نفس السنة احباط 965 عملية ابحار ومنع 4128 شخصا من المرور إلى الضفة الشمالية والاحتفاظ بـ 438 شخص من بينهم متهمين بجرائم حق عام ووساطة وأشياء أخرى.

من ناحية أخرى في ذات الإطار، تم بصورة فورية تكليف المصالح الرقابية بوزارة الداخلية بفتح بحث تحقيقي في الغرض لتحديد المسؤوليات أسفرت نتائجه عن جملة من الإعفاءات للبعض وتسليط عقوبات من الدرجة الأولى والدرجة الثانية للبعض الآخر وطبعا نحن في انتظار مآل التتبعات المتعهد بها القضاء.

في ذات السياق، تم اتخاذ جملة من الإصلاحات الميدانية بغاية تجاوز الصعوبات والعوائق التي تعترض الوحدات الأمنية بقرقنة أثناء أداء مهامها وغالبا ما تكون هذه الصعوبات خارجة عن نطاق المنظومة الأمنية ومرتبطة بخصوصيات الجزيرة سواء كانت عوائق مادية أو بشرية أو طبيعية ذات علاقة خاصة بالموقع الجغرافي والبنية التحتية نعرف أن في جزيرة قرقنة هناك العديد من أماكن الإنزال ومنافذ بحرية تستغل للتسلّل والإبحار خلسة.

كذلك وجدنا صعوبة في اصطفاف المراكب المحجوزة مع الجهات المعنية وكذلك هناك انتشار المناشر الخاصة غير المرخص فيها ووجود منفذ بحري رسمي وحيد للجزيرة بالطبع مع بعض الإشكاليات في تسويغ البيوت لإطارات وأعوان الأمن بالجزيرة.

أنا لا أبرر وإنما أفسر الصعوبات التي تعترض في ذلك الوقت الوحدات الأمنية لكن الحمد لله تجاوزناها في الفترة الأخيرة من خلال مبادرة وزارة الداخلية باقتناء وحدة فندقية كانت مغلقة منذ سنة ووقع اعادة تهيئتها لإحداث مجمع أمني بالجزيرة هذا وقع برمجته ضمن ميزانية وزارة الداخلية لسنة 2019 ويتكوّن هذا المجمع من وحدات الأمن الوطني والحرس الوطني لتدعيم المنظومة الأمنية حيث يكون فيه مبيت ومكان تمركز هذه القوة أفضل من أن تصل القوة الأمنية إلى جزيرة قرقنة فحتى لمكافحة الجريمة كانت تصل عبر اللود وأحيانا يكون معطلا إلى غير ذلك والحمد لله بهذا المكسب تمكنّا في ظرف وجيز من التقليص بنسبة تتجاوز 90 % من الإبحار خلسة من جزيرة قرقنة وأنتم تعرفون أن الهجرة غير الشرعية انتقلت إلى جزيرة جربة ومدنين وهذا بفضل تركيز هذا المجمع الأمني وهذه القوة التي أصبحت موجودة وقد استبشر بها أهالي جزيرة قرقنة حيث أصبح لديهم على مدار الساعة وبالعدد الكافي والمحترم من الوحدات الأمنية لفرض الأمن والنظام.

على كل أريد القول أنه تم القبض على المنظم الرئيسي لعملية الاجتياز المذكورة يوم 21 جوان 2018 تقريبا منذ سنة واعترف لتنظيمه صحبة مجموعة من المشاركين لهذه الحرقة كما تم بعد

ذلك القاء القبض يوم 05 أكتوبر 2018 بتونس العاصمة على صاحب المركب الذي تم استغلاله في عملية الإبحار خلسة وشكرا.

## تعقيب السيد النائب

### السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والتعقيب لكم السيد ياسين تفضل.

**السيد ياسين العياري**

شكرا سيدي الوزير على التفاصيل، لكن صدقا لم تطمئنّي، يعني مراكب صغيرة، تحويلات بريدية يخرجون قبل ساعة، طرق محكمة، وحسب ما فهمت من العقوبات هناك تورط أمنيين، هذه تكتيكات إرهابيين وحسب ما فهمت من الإجابة أنهم استعملوا طرقا محكمة ومراكب صغيرة لو كانوا إرهابيين لمروا وهذا خطير.

منذ سنة مضت كان من الممكن أن يكونوا 180 إرهابيا يستعملون مراكب صغيرة يخرجون قبل ساعة، يستعملون طرق محكمة و180 إرهابيا كان من الممكن أن يفعلوا ما يشاؤون، إذا خرجوا بمراكب صغيرة وأبحروا كان من الممكن أن يضربوا سفينة في البحر ويفعلون ما يبدو لهم، هنا صدمت صدقا، بلادنا منذ سنة مضت كان من الممكن 180 إرهابي يجتمعون.

على كل، التعزيزات التي قلت عنها وهناك أمن موجود في قرقنة هذا يطمئنني بعض الشيء، لكن الحمد لله تعدينا هذا وكان من الممكن أن يحصل هذا في بلادنا ولم يحصل ونحمد الله كثيرا على هذا.

سيدي الوزير، أردت أن أمرر لك بعض الأسئلة الشفاهية الأخرى لكن المكلفين بالعمل الرقابي في المجلس وأحييهم لأنهم يقومون بعمل جبار قالوا لي بأن الوقت قد فات، أعلم أنك لا تستطيع أن تجيبني عن الأسئلة الآن ولكن هناك بعض النقاط بودي أن تتابعها بانشغال عميق.

هناك قضية سيد عبد الرزاق السلامي الذي توفي في مركز أمن في القيروان لا أريد أن أسبق القضاء لكن يحزنني أن شخصا يدخل ماشيا على قدميه ويخرج من مركز الأمن جثة، أعتقد أن أعوانك من المفروض أن يكون لديهم تكوينا في الإسعافات الأولية ولديهم أدوات إسعاف أولية اتصلت بي عائلته وأتابع هذه القضية عن قرب.

موضوع آخر، السيدة الجاسوسة إيليس كوهين، الناطق بالرسمي باسم الوزارة وفي بهو الوزارة ويقول بأن هذه السيدة جاسوسة ومذكورة في محاضر بحث اغتيال الشهيد الزواري ثم تدخل تونس مرة أخرى في 2019، لنضعها S17 كيف دخلت تونس مرة أخرى؟ اطلعت على فيديوهاتها في تونس 2019، علما وأنه في 2018 الناطق باسم وزارة الداخلية يقول في ندوة صحفية أنها جاسوسة ثم تدخل مرة ثانية؟ سيدي الوزير أتساءل أين مصالحك؟ هذه جاسوسة ومتهمة في محضر بحث أنها متورطة في قتل الشهيد الزواري تدخل تونس وتخرج مرة ثانية من المفروض الداخلية تحمينا أولا من هذه الجواسيس وهذه اسمها معروف ووجهها معروف تدخل تونس وتخرج أعتقد سيدي الوزير أن هذا الأمر يتطلب بحثا إداريا.

موضوع آخر سيدي الوزير فيما يخص سرقة الطوابع البريدية من الجوازات، كم من مواطن في الخارج يتصل بي يقول لي لم أجد الطابع البريدي، يعني أصبحت تجارة لسرقة الطوابع البريدية خاصة في مطارات المنستير والنفيضة وهذا الأمر يتطلب تحقيقا، كم من طابع بريدي غير موجود يفتح المواطن جوازه ولا يجد الطابع البريدي، موجه على الفايسبوك ووجهت لكم سؤالا في الموضوع.

المجلس البلدي في الصخيرة، أتأسف لما تصلني الإجابة بأن الدولة عاجزة عن تنصيب مجلس بلدي، ما معنى الدولة عاجزة عن تنصيب مجلس بلدي؟ هل الدولة التي تعجز عن تنصيب مجلس بلدي قادرة على حمايتنا من الإرهاب؟ سيدي الوزير ما يحدث في الصخيرة أن الوالي متواطئ لا أكثر ولا أقل يريد أن تمسك قائمة نداء تونس رئاسة البلدية ومتواطئ و"مسيب الماء على البطيخ" وقام بكل هذا لأن القائمة المستقلة هي التي ربحت في الانتخابات فلا يريدها أن تمسك هي، أنا لا أفهم كيف في 2019 دولة عاجزة عن تنصيب مجلس بلدي هذا غير مقبول وهذا يسمى تواطئ من الوالي وكنت توجهت لكم بسؤال في الموضوع وأجبتموني بما قاله الوالي.

سيدي الوزير،

منظوريك أيضا هم مواطنون وأنا نائب عنهم، يؤسفني جدا أن المراقب في الطرق السيارة أجد عون حرس تجده في الطرق السيارة يرفع يده معرضا سلامته للخطر ومعرضا نفسه للخطر وأعرف ما معنى شخص يلبس الزي يخرج صباحا من بيته ويعود في صندوق، بدون أدنى مراعاة لسلامتهم، ففي العالم أجمع في الطرق السيارة يوقفون الناس في péage لكن في تركي ويقف وسط الطريق ويرفع يده في الليل لا قدر الله من الممكن أن يضغط السائق على الفرامل ولا يستطيع التحكم فيها، أنا يهمني ذلك الأمني وأعتقد أن هذه الطريقة لا تراعي سلامته ولا تراعي سلامتي كمستعمل طريق في حين كان من الممكن أن يتوقف في محطة الاستخلاص.

كذلك سيدي الوزير منظر يؤلمني كل مرة، عندما تكون هناك شخصية رسمية تجد الأمنيين في الطريق كل 100 متر أمني تحت لفح الشمس الحارة لا أعلم ما مدى نجاعة هذا أمنيا لكن في فترة ما ألغينا هذا إني أشفق على الأمن ما معنى في كل 100 متر أمني بدون سلاح ماذا يفعل هناك؟ إذا كانت هناك حرارة أو أمطارا لست أمنيا ولا أفهم النجاعة الأمنية من ذلك لكن أعتقد أن الأمنيين والذين أنا نائب عنهم وشؤونهم تعنيني يستحقون معاملة أفضل من هذه.

الجوازات سيدي الوزير، أنا في ألمانيا تعاملت معكم مرة وأشكركم جدا تعطبت الآلة اتصلت بكم وأرسلتم آلة ولكن في أوقات الذروة ما المانع أن نترك آلة احتياطية، بلاد كألمانيا بها 4 قنصليات فإذا تعطبت الآلة ستصبح مشكلة، لا يوجد خط مباشر إلا بعد أن توفروا سيادتكم آلة ثم تتصلوا بالخارجية كي ترسلها في صندوق ديبلوماسي وبذلك تتعطل مصالح الناس وهناك من ستنتهي إقامته فما المانع من وضع آلة أو اثنين احتياطي في ألمانيا وعندما تتعطب آلة يقع تعويضها في انتظار إرسالها إلى تونس ليتم إصلاحها أعتقد أن هذا حل سهل ويسهل حياة التونسيين لأنه كما قلت بين هومبورغ وبرلين هناك 400 كلم "تمرميدة" ويمكن يجد أو لا يجد.

بعض أعوانك سيدي الوزير اشتكوا لي وهم من الحرس خاصة لديهم مشكل في مرتباتهم هناك السيد قيس بلقاسم غير موجود الذي يعمل في الحرس ويعمل في شهائد الأجر غير موجود دائما لديه طابع اصطناعي وزعه على ناس أخرى توقع مكانه كنا نحارب في عدم تفرغ رؤساء البلديات أصبحنا نعاني من عدم تفرغ أعوان الأمن لديه شركات باسم زوجته ومشغول بها وغير موجود وأعوان الحرس